مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

مستقبل الأحزاب السياسية في العراق

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

مستقبل الأحزاب العراقية في عصر التحولات الكبرى

نظَّم مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة في الخامس عشر من شهر مارس 2025 ندوة حوارية عن مستقبل الأحزاب السياسية في العراق في ضوء التحولات والتغيّرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العراق وباقي بلدان العالم بتأثير العولمة وثورة الاتصالات والتوسع الهائل في إستخدام منصات التواصل الإجتماعي عبر الإنترنت ، وقد حاضر في الندوة الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي الدكتور رائد فهمي، وشارك في حواراتها ومداخلاتها نخبة من الخبراء والأكاديميين والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني.

تناولت الندوة التي ادارها الباحث إبراهيم العبادي، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في العراق سيما الأحزاب التقليدية التي كانت تعارض النظام السابق وأصبحت في خضِم تجربة الحكم بعد 2003 ، وآليات تطوير العمل الحزبي لتعزيز الديمقراطية وترشيد وانضاج المجتمع السياسي.

كما سلطت الندوة الضوء على التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد سقوط نظام البعث عام 2003 ، وتأثير ذلك على آليات وأنماط العمل السياسي الحزبي.

في تقديمه لموضوع الندوة ، تطرق الأستاذ إبراهيم العبادي الى تاريخ الحركة الحزبية في العراق، وقال ان "الحياة السياسية في العراق ومنذ العهد الملكي تشهد ولادات حزبية ثم تنتهي بأحزاب اخرى حسب حاجات الواقع والحراك السياسي و الفكري ، وبعد انتهاء تجربة الحياة الدستورية في العهد الملكي عام 1958 ومع نشوء الحركات الثورية ، بدأت حياة حزبية صاخبة في العراق".

وبعد أن طرح العبادي سؤالاً جوهرياً عن مستقبل الأحزاب العراقية بعد هذا التاريخ الطويل، رأى أن "احزاب الزمن الراهن غير قادرة على تجديد نفسها ولم تعد افكارها مغرية وجاذبة للأوساط الاجتماعية سيما الشبابية"، معتبراً أن "المرحلة تتطلب أحزاب حقيقية تدير الدولة العراقية ولها القدرة على تجديد نفسها وقيادة التنمية السياسية والاجتماعية".

رؤية الدكتور رائد فهمي لواقع ومستقبل الأحزاب السياسية في العراق

بدأ الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي حديثه في الندوة بالتطرق إلى مفهوم العمل الحزبي وأهميته، قائلاً:

الحزب هو أرقى اشكال التنظيم بالمقارنة مع التنظيمات الأخرى مثل النقابات والجمعيات ،لأن لديه برامج شاملة وهيكلية تنظيمية فيها التزامات وضوابط تفوق تلك التي تحكم النقابات، والأهم من ذلك أن للأحزاب برامج تكاملية لتغيير الواقع. في المحصلة الأحزاب تعبر عن مصالح طبقات اجتماعية ، فربما يكون لكل طبقة حزب أو أكثر".

ثم تطرق فهمي إلى تاريخ العمل الحزبي في العراق وبدايات الحزب الشيوعي، قائلاً: في المجتمع العراقي الأحزاب لها هوية ، فهناك أحزاب قومية ، وأحزاب ليبرالية وأحزاب إسلامية، وبالنسبة للحزب الشيوعي العراقي فقد ارتبط تأسيسه بنشوء الطبقة العاملة في العراق، ولعب مع أحزاب وطنية أخرى دوراً قيادياً في الحركة الوطنية وفي تأسيس تنظيمات جماهيرية نشرت الوعي السياسي وأسهمت في مقاومة الأنظمة الديكتاتورية التي حكمت العراق".

وبعد استعراض تاريخ الأحزاب العراقية الوطنية انتقل الدكتور فهمي للحديث عن التجربة الحزبية العراقية بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003 ودورها في تشكيل وقيادة مجلس الحكم، ثم طرح رؤيته لمستقبل العمل الحزبي في العراقي على النحو الآتي:

منذ تشكيل مجلس الحكم عام 2003 وحتى الآن لاتزال الأحزاب تلعب الدور الأساسي في إدارة شؤون الدولة العراقية، لقد انتهى عهد الديكتاتورية والحزب الواحد وتبلوَّر وضع سياسي واجتماعي جديد بعد سقوط نظام البعث، لم يكن التغيير سياسيا فقط بل حدثت تغيّرات اجتماعية مهمة حيث صعدت فئات اجتماعية جديدة وغادرت فئات أخرى، وأصبحت هنالك هوّة بين التمثيل السياسي والقاعدة الاجتماعية على الرغم من كثرة الأحزاب التي تشكّلت بعد العام 2003، فحسب بيانات المفوضية العليا للانتخابات لدينا الآن 400 حزب وهو عدد كبير جداً، وعندما ندقِّق في واقع هذه الأحزاب لا نجد ان لديها أساس فكري او رؤية واضحة لإدارة الدولة. ثم ماذا ستقدم هذه الأحزاب للأجيال الجديدة بعد ثورة الاتصالات الهائلة؟، فما كانت الأحزاب تقدمه سابقا للشباب اصبح اليوم متاحاً للشباب دون الحاجة للإنخراط في التنظيمات الحزبية. والأهم من ذلك هو بروز اشكال جديدة من التنظيم ومن الحركات الاجتماعية التي تطرح مطالب سياسية وتتمثل في منصات وشبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت التي اصبح تأثيرها على المجتمع يفوق تأثير الأحزاب ذات التنظيمات والأطر التقليدية أو الكلاسيكية، ويمكن القول أن هذه المجموعات أو الشبكات الاجتماعية في الفضاء الافتراضي أصبحت بديلة عن الأحزاب في تحريك الناس من أجل إحداث التغيير السياسي كما لاحظنا في حراك الربيع العربي الذي انطلق عام 2011. على أن الامر المهم الذي يجب ان ننتبه له هو أن هذه الحركات الجديدة ذات التنظيمات الأفقية لها القدرة على الهدم وليس على البناء، فمن الصعب عليها أن تبني واقع سياسي جديد، وأزاء ذلك لن يكون بوسعها أن تصبح بديلا عن الأحزاب وبالتالي لابد من وجود الأحزاب السياسية لكي تطرح برامجها لإدارة مرحلة ما بعد التغيير. إذن لأجل إدارة الدولة نحتاج إلى الأحزاب ، في ذات الوقت المطلوب من الأحزاب أن تواكب التطور والتحولات والتغيّرات التي تحدث في المجتمع بحيث تنتج أساليب جديدة لكسب الشباب واستثمار طاقاتهم في مشاريع وطنية".

ورأى فهمي "ان الأحزاب غير القادرة على التجديد لن تتمكن من الاستمرار، سيما وان نسبة الشباب في المجتمع العراقي مرتفعة جداً، بينما نجد ان تمثيل الشباب في الدولة ضعيف ولا يتناسب مع حجمهم الديموغرافي والإجتماعي".

ولفت السيد فهمي إلى أن الأحزاب القائمة حالياً على بنية طائفية أو قومية لا تقدم للجمهور برنامجاً وطنياً شاملاً " فالوطنية ليست أمراً رئيسياً في برامجها، ويمكن إعتبارها أحزاب هوياتية – اذا جاز التعبير– تركز على الصراع الطائفي، ولذلك هي تعتاش على إستمرار هذا الصراع ولا تريد الاستقرار للبلد لكي يستمر حضورها ونفوذها في المشهد السياسي، وفي مؤسسات الدولة، ولكن عندما يحدث الاستقرار فسوف يعود الصراع الاجتماعي–الطبقي بدلاً عن صراع الطوائف أو صراع الهويات الفرعية، وبالتالي سوف تعزف الناس عن الأحزاب الهوياتية وتتجه إلى الأحزاب التي لها برامج تنموية وتوجهات وطنية".

واعتبر فهمي "ظاهرة التوريث في قيادات الأحزاب العراقية مؤشراً على وجود مشكلة وأزمة في فهم الديمقراطية، فعندما يبدأ التوريث ينتهي الحزب كما حدث مع حزب البعث الذي حكم العراق قبل 2003".

وعند سؤاله خلال النقاشات التي دارت في الندوة: هل الأحزاب العراقية الحالية متجذرة في المجتمع؟"، أجاب قائلاً: توجد فجوة بين قناعات الناس وخطاب السياسيين، وهنالك إزدواجية في السلوك السياسي العراقي، وتشوهات في المشهد السياسي مما يجعل التجربة الديمقراطية الوليدة بعد 2003 شبه مشلولة وغير منتجة".

وأضاف: إن الوضع السياسي الراهن أصبح زبائني بسبب المحاصصة، فنمط المحاصصة السائد بذريعة حقوق المكونات أثرَّ سلباً على العمل الحزبي حيث أصبحت المحاصصة وسيلة لتوسيع نفوذ الأحزاب والزعامات وليس المكونات ذاتها، لذلك لا تأتي الناس للأحزاب عن قناعة، ولا يوجد تمثيل حقيقي للفئات الاجتماعية في هذه الأحزاب".

وأشار إلى أن المحاصصة ليست وليدة مرحلة ما بعد 2003، بل "أن المشكلة بدأت عام 1992 في مؤتمرات المعارضة العراقية حيث تم تقسيم العراق إلى ثلاث مكونات رئيسية هي العرب الشيعة والعرب السنة والكرد، وفي ضوء ذلك لم يعد تقسيم الأحزاب وفقاً للتوجهات السياسية والفكرية وإنما وفقاً لتمثيلها للمكونات وللهويات الفرعية".

واستبعد فهمي حدوث تغيير سياسي حقيقي يلبي طموحات وتطلعات أبناء الشعب العراقي في ظل استمرار نهج المحاصصة "فكل تغيير في الحكومات والإدارات لن ينتج تغيير حقيقي أو تجربة ديموقراطية حقيقية ما دامت المحاصصة قائمة، وسيكون حال الانتخابات والوضع السياسي في البلد مثل تغيير سائق لسيارة قديمة، بينما المطلوب هو تغيير السيارة ذاتها".

وفي ختام حديثه أكد الدكتور فهمي أهمية مراجعة التجربة الحزبية في العراق وإطلاق حوار جاد بين الأحزاب والمكونات الاجتماعية لتحقيق الاستقرار السياسي واغناء التجربة الديموقراطية الناشئة بعد ٢٠٠٣، مع التأكيد على ضرورة تبني استراتيجيات تعزّز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية. وقال : "ان التعددية الحزبية ركيزة أساسية لتجديد الدماء السياسية، لكنها تحتاج إلى برامج واضحة وشفافية لاستعادة ثقة المواطن".

وبعد ان أنهى الدكتور رائد فهمي محاضرته ، دارت حوارات ونقاشات معمقة حول الأفكار التي طُرحت في الندوة ، وكان هنالك إجماع لدى الحضور على أهمية دور الأحزاب في بناء الدولة، وضرورة تحديث خطابها السياسي لمواكبة التحولات الاجتماعية وتطلعات الشباب والاجيال الجديدة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية على النحو الذي يسهم في انعاش الحياة الحزبية وتعميق صلتها مع الجمهور.

***